



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
للأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



# مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

## الدورة الحادية والثلاثون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي، 23-27 مارس/آذار 2020

نحو وضع برنامج عمل لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية في البلدان غير الساحلية  
في أفريقيا

### الموجز

تتقاسم البلدان غير الساحلية في أفريقيا بعض الخصائص المشتركة التي تجعلها عرضة للصدمات الخارجية التي تؤثر سلبًا على سبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية. وفي ضوء هذه التحديات، أوصت الدورة الثلاثون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) الإقليمي لأفريقيا بالنظر في حالة الأمن الغذائي والتغذية في هذه البلدان.

ويشير تقييم حالة الأمن الغذائي والتغذية، واتجاهات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وعملية التحول الزراعي، وكذلك التجارة والقدرة التنافسية، إلى أن الجغرافيا، رغم أهميتها بلا شك، ليست بالضرورة الدافع الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي.

وتتطلب معالجة احتياجات بلدان العجز الغذائي غير الساحلية في أفريقيا اتخاذ إجراءات في المجالات الرئيسية، بما في ذلك زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في الزراعة، وإجراءات استباقية لإشراك هذه البلدان في المبادرات الإقليمية، وجهود مستدامة لتحسين بيئتها التنافسية والبيئات التنظيمية للأعمال التجارية.

وتوفر مبادرة العمل يدا بيد، التي وضعتها المنظمة، إطارًا شاملاً لدعم الإجراءات التي تقودها البلدان وتملكها للاستجابة لاحتياجات السكان الأكثر ضعفًا في البلدان الأفريقية غير الساحلية، وتنظر في استجابات فعالة للتخفيف من آثار الصدمات التي تؤثر سلبًا على سبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية، والتغلب عليها. وسيلعب المكتب المنشأ حديثًا للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية، دورًا رئيسيًا في تنفيذ مبادرة المنظمة للعمل يدا بيد لوضع برنامج عمل من أجل معالجة تحديات الأمن الغذائي والتغذية في البلدان غير الساحلية في أفريقيا.

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجاماً مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة وعلى غيرها من الوثائق على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

### المسائل التي ينبغي لفت عناية المؤتمر الإقليمي إليها

قد يرغب المؤتمر الإقليمي في النظر في الاستنتاجات التالية الصادرة عن هذا التقرير:

- (أ) إن اقتصادات البلدان غير الساحلية أقل تنوعًا وأكثر عرضة لأنواع مختلفة من الصدمات. ومن ناحية أخرى، تتمتع بإمكانات هائلة لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية. وهناك حاجة لتسخير الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة للاستفادة من هذه الإمكانيات الضخمة؛
- (ب) وستكون هناك حاجة إلى سياسات استباقية لتحسين بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية، وتعزيز المؤسسات، وتشجيع الاستثمارات لبناء القدرة التنافسية في الأغذية والزراعة. ويمكن استخلاص دروس مفيدة من التجارب الأفريقية الناجحة في هذا الصدد؛
- (ج) وينبغي للمبادرات الإقليمية والقارية، مثل منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ورؤية الزراعة الذكية مناخيًا 25x25، أن تشرك البلدان غير الساحلية بشكل استباقي وفعال لمعالجة تحديات الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بها؛
- (د) وينبغي بذل الجهود لتعزيز التعاون بين البلدان غير الساحلية في أفريقيا وبلدان العبور المجاورة لها. ويجب أن تشدد أولويات السياسات والاستثمارات على التفاعل الوثيق بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور لتعزيز الأمن الغذائي والتجارة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع برنامج عمل شامل وموجه نحو تحقيق النتائج ومقيد بجدول زمني، مع التركيز على إصلاحات هامة في سياسة العبور لمعالجة الجوانب المادية وغير المادية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان غير الساحلية وبلدان العبور؛
- (هـ) والإحاطة علمًا بإنشاء المنظمة لمكتب للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية، وتشجيع البلدان الأعضاء في إقليم أفريقيا على زيادة التركيز على البلدان غير الساحلية في أفريقيا والتفاعل معها في إطار مبادرة العمل يدًا بيد؛
- (و) وتشجيع المنظمة على تعزيز الاتساق في دعم البلدان غير الساحلية في أفريقيا، مع مراعاة قابليتها للتحديات الغذائية والتغذية المعقدة والفريدة من نوعها.

## أولاً - مقدمة

1- تُعرّف المادة 124 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار البلد غير الساحلي بأنه دولة ليس لديها ساحل بحري. وبالعكس ذلك، فإن بلدان العبور النامية هي دول تقع بين دولة غير ساحلية والبحر، ويكون العبور من خلال أراضيها. ويتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تنقل البضائع عبر بلد أو أكثر من بلدان العبور لكي تتمكن من التجارة مع بقية العالم. وإدراكاً لهذا التحدي، تتمتع الدول غير الساحلية بحقوق معينة في القانون الدولي، في حين أن لدى بلدان العبور التزامات محددة تجاه الدول غير الساحلية في ما يتعلق بالعبور عبر أراضيها لتسهيل التجارة والاندماج في الأسواق الإقليمية والعالمية.<sup>1</sup> ويهدف برنامج عمل ألماتي،<sup>2</sup> الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، إلى إقامة شراكات للتغلب على المشاكل المحددة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك الأفريقية منها، والتي نجمت عن افتقار هذه البلدان إلى الوصول الإقليمي إلى البحر وعن بعدها وعزلتها عن الأسواق العالمية.

2- وتتقاسم البلدان غير الساحلية في أفريقيا بعض الخصائص المشتركة التي تجعلها عرضة للصدمات الخارجية التي تؤثر سلباً على سبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية.<sup>3</sup> وتشمل هذه الخصائص المشتركة الهياكل الاقتصادية التي تعتمد على حصة أعلى نسبياً من القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. ويزيد هذا الاعتماد على الدخل القائم على الزراعة من تعرضها لآثار تقلب المناخ والأحداث المناخية القسوى. كما أنه يجعل هذه البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الدولية وخاصة الواردات حيث أن هذه الهياكل الاقتصادية غالباً ما يكون لها صادرات غير متنوعة تنحرف إلى نسبة عالية من السلع الأولية، والمواد الخام، و السلع التعدين. ويفرض الاقتصاد غير المتنوع القائم على الزراعة، إلى جانب الافتقار إلى إمكانية الوصول المباشر إلى البحر (مما يؤدي إلى البعد وارتفاع تكاليف العبور العابر)، قيوداً كبيرة على تنميته الشاملة، ويسهم في الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتزيد التكاليف الإضافية لتسهيل التجارة واللوجستيات بسبب عبور الحدود والمسافات الطويلة للوصول إلى الموانئ البحرية بشكل كبير من تكاليف النقل، بما في ذلك رسوم العبور. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي انخفاض الامتثال للالتزامات اتفاقية التجارة والعبور إلى انخفاض كبير في وضع التجارة والقدرة التنافسية لدى البلدان الأفريقية غير الساحلية، مقارنة ببلدان العبور الأفريقية.

<sup>1</sup> على سبيل المثال، تمنح المادة 125 من اتفاقية الحق في الوصول إلى البحر ومنه لغرض ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحرية أعالي البحار. وبالتالي، تتمتع الدول غير الساحلية باتفاق متبادل بحرية العبور عبر أراضي دول العبور بجميع وسائل النقل (عربات السكك الحديدية، ومراكب البحر والبحيرات والأنهر، ومراكب الطرق، وحيثما ينطبق ذلك، الحماليين، وحيوانات التحميل). وتشمل الالتزامات الأخرى لدول العبور تطبيق الرسوم العادلة ورسوم العبور (المادة 127)، وتوفير التسهيلات الجمركية (المادة 128)، وتحسين البنية التحتية للنقل (المادة 129)، وتدابير الحد من التأخيرات وغيرها من الحواجز غير الجمركية (المادة 130) والمساواة في الوصول إلى الموانئ البحرية بواسطة سفن العلم التابعة للدول غير الساحلية (المادة 131). وتنعكس بعض هذه الأحكام في قانون منظمة التجارة العالمية أيضاً.

<sup>2</sup> <http://unohrills.org/almaty-declaration-and-programme-of-action/>

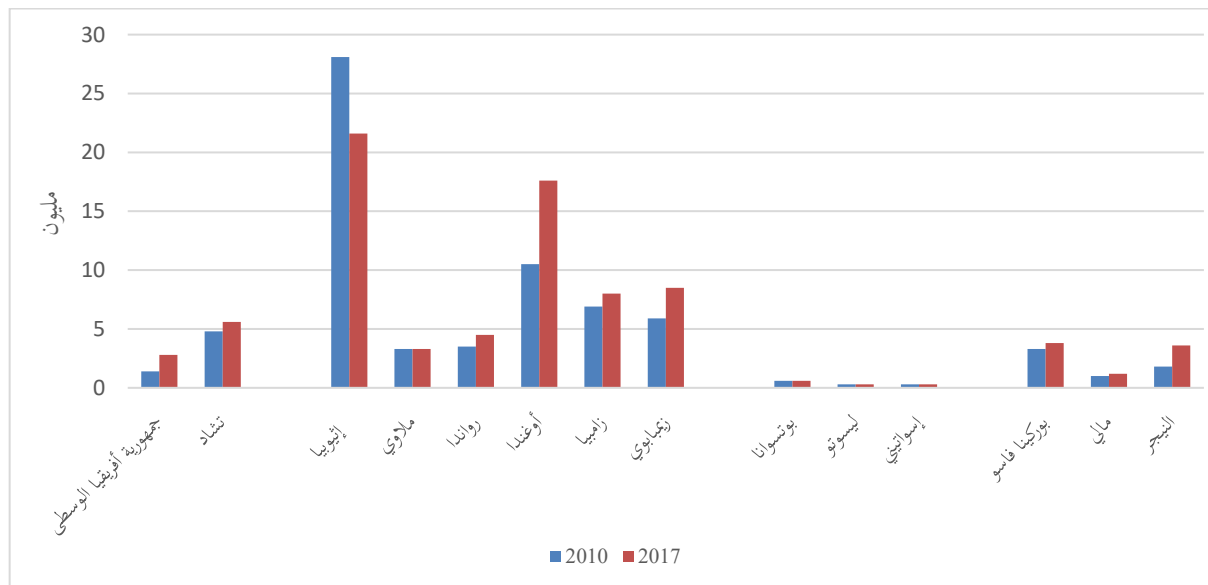
<sup>3</sup> هناك 16 بلداً غير ساحلي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: بوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وإسواتيني، وإثيوبيا، وليسوتو، وملاوي، ومالي، والنيجر، ورواندا، وجنوب السودان، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي.

- 3- وإدراكًا منها للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية غير الساحلية التي تعاني في الغالب أيضًا من العجز الغذائي، أشارت البلدان الأعضاء في الدورة الثلاثين لمؤتمر المنظمة الإقليمي لأفريقيا إلى أن بلدان العجز الغذائي يمكنها أن تستفيد من تجربة الدول الجزرية الصغيرة النامية في معالجة التحديات والقضايا المماثلة التي تؤثر على هاتين الفئتين من البلدان. كما أيد المؤتمر اتخاذ المزيد من الإجراءات لتلبية احتياجات البلدان التي تعاني من العجز الغذائي.
- 4- وتهدف هذه الوثيقة إلى توفير نظرة عامة عن الاتجاهات والتطورات الحديثة والأسباب الكامنة وراء حالة الأمن الغذائي والتغذية في البلدان غير الساحلية في أفريقيا، بغية تحديد القضايا الرئيسية التي من شأنها إرشاد عملية وضع برنامج العمل. من أجل معالجة التحديات المماثلة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية في بلدان العجز الغذائي غير الساحلية في أفريقيا.

### ثانيًا - حالة الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأفريقية غير الساحلية

- 5- في عام 2010، كان هناك 40 في المائة، أو 72 مليون شخص، من بين جميع الجياع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في 16 بلدًا غير ساحلي. وانخفضت هذه النسبة إلى 36 في المائة بحلول عام 2017، رغم أن عدد الذين يعانون من نقص التغذية ارتفع في معظم البلدان (الشكل 1). وكان الارتفاع واضحًا بشكل خاص في جمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر، حيث تضاعف عدد الذين يعانون من نقص التغذية بين عامي 2010 و2017. غير أنه لم يكن هناك أي تغيير في العديد من البلدان (بوتسوانا، وملاوي، وإسواتيني وليسوتو). وكان هناك انخفاض كبير في إثيوبيا. وباستثناء إثيوبيا، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء في البلدان غير الساحلية من 24 إلى 26 في المائة.

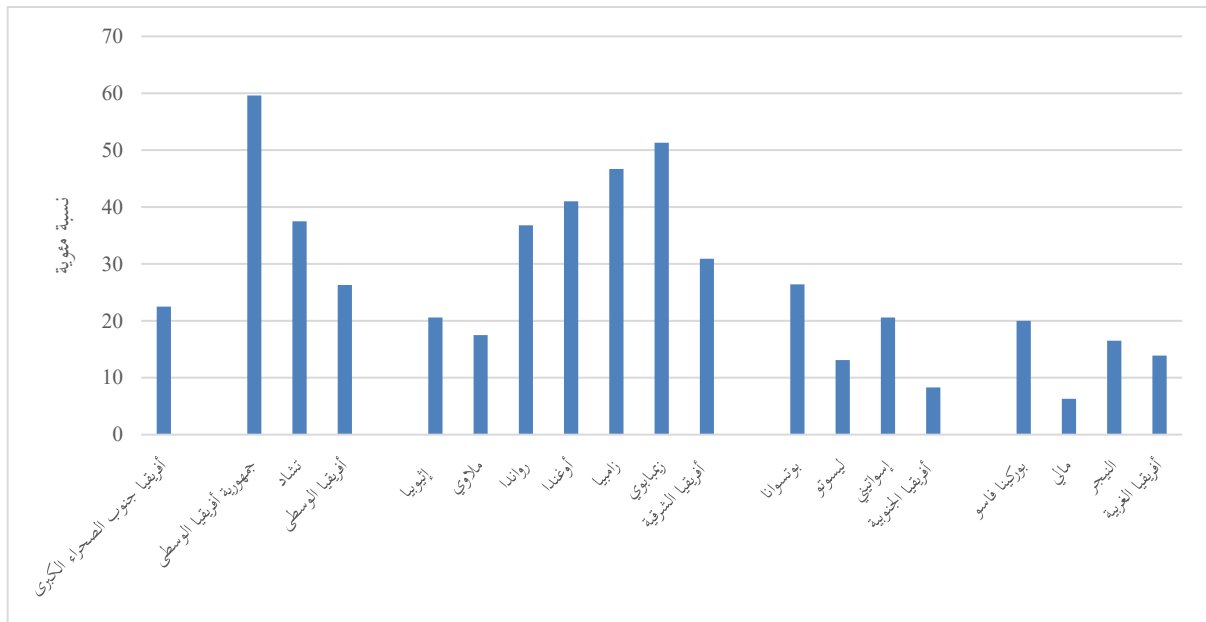
الشكل 1: عدد الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان الأفريقية غير الساحلية في عامي 2010 و2017



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

6- وفي عام 2017، كان معدل انتشار نقص التغذية (معدل انتشار نقص التغذية، وأحد مؤشرات تقييم المقصد 1 من هدف التنمية المستدامة 2 للقضاء على الجوع بحلول نهاية عام 2030)، في معظم الحالات، أعلى في البلدان غير الساحلية مقارنة بالمعدل الإقليمي الفرعي (الشكل 2). وتشمل الاستثناءات لهذا الاتجاه إثيوبيا وملاوي ومالي. وكانت الصورة متشابهة إلى حد كبير في عام 2010، على الرغم من أن إثيوبيا كانت أعلى بشكل هامشي من المتوسط الإقليمي الفرعي، وأوغندا أدنى بقليل.

### الشكل 2: معدل انتشار نقص التغذية في البلدان الأفريقية غير الساحلية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

7- وكان نمط التغيير في الانتشار أقل وضوحًا مع مرور الوقت. وشهدت تسعة بلدان من أصل عشرة بلدان غير ساحلية انخفاضًا أكبر أو ارتفاعًا أقل في مؤشر نقص التغذية مقارنة بالمتوسط الإقليمي الفرعي خلال الفترة ما بين عامي 2010 و 2017. وفي الآونة الأخيرة، شهدت معظم البلدان غير الساحلية ارتفاعًا في معدلات الجوع خلال الفترة ما بين عامي 2014 و 2017. ومع ذلك، لا يظهر أي نمط واضح للبلدان غير الساحلية.

8- وتم تأكيد الاتجاه الأخير في معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية غير الساحلية من خلال تقديرات انعدام الأمن الغذائي الحاد استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي<sup>4</sup>. وتشير التقديرات الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في الفترة ما بين عامي 2016 و 2018، إلى أن انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد في إجمالي السكان كان أكثر إثارة للقلق في البلدان غير الساحلية، حيث كان معدل الانتشار في

<sup>4</sup> يقيس انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد والمعتدل عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الغذاء الكافي والمغذي بسبب الافتقار إلى المال أو موارد أخرى. وإن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد قد فرغوا عادة من الأغذية والأسوأ من ذلك أنهم لم يتناولوا الطعام منذ يوم واحد (أو عدة أيام). ويواجه الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل حالة من عدم اليقين بشأن قدرتهم على الحصول على الأغذية وقد أجبروا على تقديم تنازلات في ما يتعلق بجودة الأغذية التي يستهلكونها و/أو كميتها.

جميع البلدان غير الساحلية أعلى من متوسط الانتشار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البالغ 25.1 في المائة، ووصل إلى 51.7 في المائة في كل من النيجر وملاوي. وتشير تقديرات انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المعتدل إلى وجود نمط مماثل من الانتشار المرتفع مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة.

9- وفي عام 2018، كانت النزاعات، تليها الظروف المناخية الشديدة والصدمات الاقتصادية، هي الأسباب الرئيسية للأزمات الغذائية، أي الحالات التي يعاني فيها الناس من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في أفريقيا<sup>5</sup>. وكانت هناك أزمات أو صراعات في 11 من أصل 16 بلدًا غير ساحلي (حوالي 69 في المائة)، مقارنةً بـ 22 من أصل 39 بلدًا لديه سواحل (أقل بقليل من 56 في المائة). وقد عانت 9 بلدان من أصل 16 بلدًا غير ساحلي من أزمات غذائية في عام 2018.

10- وتتبع مؤشرات التغذية الرئيسية لدى الأطفال دون سن الخامسة - أي الهزال والتقرّم والوزن الزائد - أنماط المتوسط الإقليمي الفرعي بصورة عامة، بدلًا من تحديدها من خلال وضعها كبلدان غير ساحلية. وينطبق ذلك أيضًا على انتشار السمنة لدى البالغين، وانخفاض الوزن عند الولادة، والرضاعة الطبيعية الخالصة حتى عمر 6 أشهر، وفقر الدم بين النساء اللواتي هنّ في سن الإنجاب. وقد حققت عدة بلدان - لا سيما إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وبوركينا فاسو ورواندا وزيمبابوي وليسوتو وملاوي - انخفاضات كبيرة (أكبر من المتوسط الإقليمي الفرعي) في انتشار التقرّم عند الأطفال دون سن الخامسة بين عامي 2012 و2018.

### ثالثًا - اتجاهات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

11- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان غير الساحلية، ولكن ليس كلها، هو أقل من المتوسط الإقليمي الفرعي لكل منها. ولم تتغير هذه الصورة خلال العقد الأخيرين. ولا توجد أنماط واضحة في ما يتعلق بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الماضية؛ وفي الواقع، هناك تجانس كبير بين البلدان والأقاليم الفرعية. وقد شهدت عدة بلدان غير ساحلية نموًا ضعيفًا أو كسادًا اقتصاديًا خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2018. وفي المقابل، سجلت بعض البلدان، مثل إثيوبيا ورواندا، نموًا اقتصاديًا قويًا ومتناسقًا خلال نفس الفترة.

12- ويختلف معدل وفيات الرضع بحسب الإقليم الفرعي، كما يختلف الوضع النسبي للبلدان غير الساحلية مقابل المتوسط الإقليمي الفرعي بحسب الإقليم الفرعي أيضًا. وبالنسبة إلى وسط وغرب أفريقيا، تملك المؤشرات إلى أن تكون أقل أو أسوأ، ومعدلات البلدان غير الساحلية في وسط أفريقيا هي أقل من المتوسط بشكل عام. ومع ذلك، هذا الوضع لا ينطبق على جميع البلدان غير الساحلية. ومقارنةً بالأقاليم الفرعية الخاصة بها، تتمتع بوتسوانا ومالي ورواندا بمؤشرات تنمية اجتماعية أقوى نسبيًا، وبالوصول إلى الكهرباء.

<sup>5</sup> يشير انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى الحرمان من الغذاء الذي يهدد الحياة، أو سبل المعيشة، بغض النظر عن الأسباب أو السياق أو المدة.

## رابعًا- التحول الزراعي والإنتاج والاستثمار العام في الزراعة

13- يتميز الإنتاج الزراعي في البلدان الأفريقية غير الساحلية بمجموعة متنوعة من نظم الإنتاج في ما يتعلق بالظروف الزراعية البيئية، واستخدام الأراضي، وكمية الأراضي الصالحة للزراعة.<sup>6</sup> وعلى سبيل المثال، تتكون البلدان غير الساحلية في الساحل في معظم من الأراضي الجافة أو شبه القاحلة، وتستخدم في الغالب كمراعي. وإن منطقة الجنوب الأفريقي شبه رطبة وفيها اختلافات كبيرة في المناخ والتربة واستخدام الأراضي، في حين أن منطقة وسط أفريقيا تتكون من الأراضي الرطبة.<sup>7</sup> وفي عام 2011، استخدم حوالي 90 في المائة من الأراضي الزراعية في تشاد البالغة 49.6 مليون هكتار كمرعى دائم، وبينما كان في رواندا 1.9 مليون هكتار استخدم منها 79 في المائة كأراضي صالحة للزراعة أو للمحاصيل الدائمة. وكانت هناك أراض صالحة للزراعة في البلدان غير الساحلية على النحو الذي تشير إليه بيانات عام 2016 في بوروندي (47 في المائة) وملاوي (40 في المائة) ورواندا (47 في المائة). كما أن موارد الثروة الحيوانية وفيرة في البلدان غير الساحلية، حيث ينتج بلدان (تشاد وإثيوبيا) حوالي 10 في المائة من اللحوم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتمثل البلدان الأفريقية غير الساحلية 36 في المائة من مساحة الأراضي الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ولكن 26 في المائة منها فقط أراضي زراعية (لا سيما في تشاد ومالي والنيجر)، و32 في المائة منها صالحة للزراعة والمحاصيل الدائمة، و25 في المائة للمراعي الدائمة. وتتمتع الاستثمارات العامة والخاصة المستدامة في الزراعة بالقدرة على استغلال هذا التنوع الواسع في المناطق الإيكولوجية الزراعية من أجل التحول الزراعي الذي يمكن أن يحسن حياة ملايين الناس في هذه البلدان.

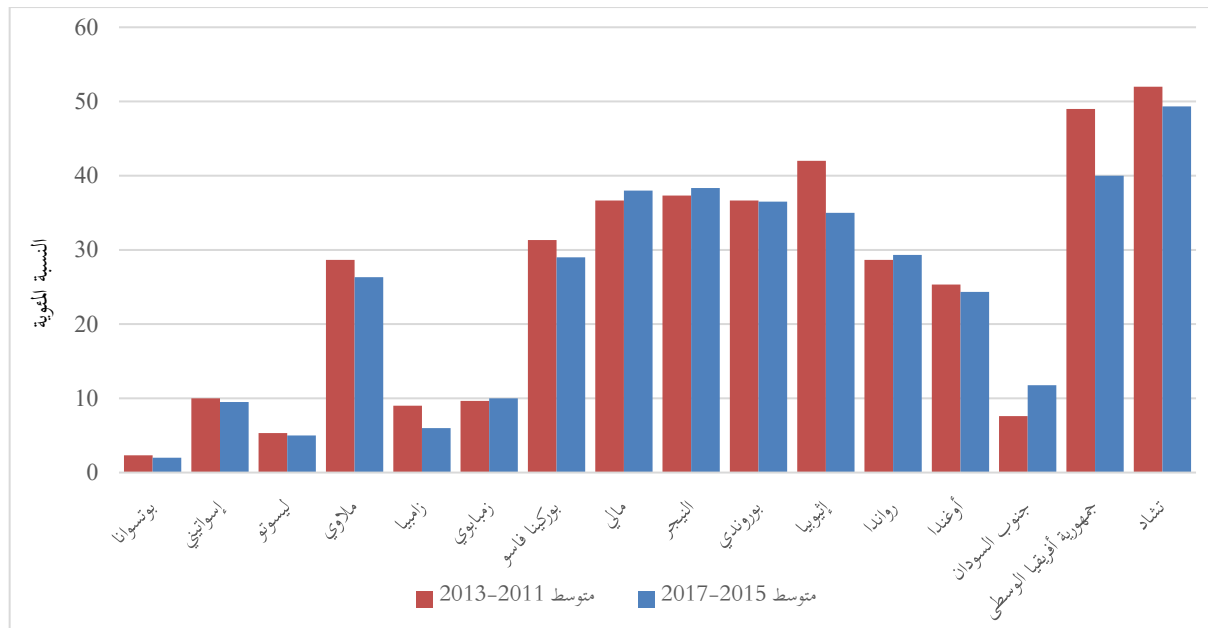
14- وعلى الرغم من هذا التنوع في الظروف الإيكولوجية الزراعية، لا تزال الإنتاجية الزراعية دون مستوى إمكاناتها في العديد من البلدان الأفريقية غير الساحلية. ويُعد انخفاض استخدام المدخلات من الأسباب الرئيسية وراء ذلك. فعلى سبيل المثال، يتم توزيع استخدام الأسمدة بشكل غير متساو، حيث يقل إجمالي استهلاك الأسمدة (كيلوغرام لكل هكتار) عن المتوسط الأفريقي. ومع ذلك، أفادت أربعة بلدان غير ساحلية (بوتسوانا وملاوي ومالي وزامبيا) عن معدل استهلاك للأسمدة يفوق المتوسط الأفريقي.

15- ولدى معظم البلدان غير الساحلية - 10 من أصل 15 بلدًا لديها بيانات - حصة متوسطة من القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من متوسط 15 في المائة لأفريقيا. وتُبرز الحصة المرتفعة نسبيًا للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي التنوع المحدود في هيكل الاقتصادات في معظم البلدان الأفريقية غير الساحلية، مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ.

<sup>6</sup> تشمل الأراضي الزراعية الأراضي الصالحة للزراعة، وكذلك الأراضي المخصصة للمحاصيل الدائمة، والمراعي الدائمة. وتشمل الأراضي الصالحة للزراعة الأراضي التي حددها منظمة الأغذية والزراعة على أنها أراضي للمحاصيل المؤقتة (تحسب المناطق المزروعة مرتين مرة واحدة)، والمروج المؤقتة للرعي، والأراضي الواقعة تحت حدائق الأسواق أو المطابخ، والأراضي التي تتم إراجعتها مؤقتًا. وتُستثنى الأراضي المهجورة نتيجة للتحول في الزراعة.

<sup>7</sup> منظمة الأغذية والزراعة ومجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة. 2015. تقرير حالة موارد التربة في العالم - التقرير الأساسي. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة. روما، إيطاليا.

الشكل 3: القيمة المضافة الزراعية (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: نظام التحليل الاستراتيجي ودعم المعارف الإقليمي

16- يُعد الإنفاق العام في الزراعة أداة أساسية لتعزيز النمو الزراعي وتحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر. وهناك تباين كبير في الاستثمارات العامة التي يمكن أن تعزز القدرة على تحقيق النتائج في الزراعة في العديد من البلدان الأفريقية غير الساحلية. ويستثمر عدد قليل من البلدان الأفريقية غير الساحلية في الزراعة عند مستوى هدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، أو أعلى منه، أي 10 في المائة على الأقل من النفقات العامة. وخلال فترة 2015-2017 تراوحت حصة الإنفاق العام في الزراعة ما بين 2 في المائة في بوتسوانا و15 في المائة في ملاوي. وفي الوقت نفسه، حققت خمسة بلدان - هي بوركينا فاسو وملاوي ومالي ورواندا وزامبيا - هدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا المتمثل في 10 في المائة، أو أنها حافظت عليه. وخفّض ما يقارب نصف البلدان الأفريقية غير الساحلية حصة الإنفاق العام في الزراعة في فترتي 2011-2013 و2015-2017.

17- ويتمثل سؤال هام يتعلق بالسياسات في ماهية الاستثمارات العامة التي تحقق أعلى مردود للزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وقد ثبت أن الإنفاق العام على الزراعة والتعليم والطرق يساهم بقوة في النمو الزراعي عبر الأقاليم، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وضمن قطاع الزراعة، حقق الاستثمار في مجال البحوث والإرشاد، باستمرار، عائدات كبيرة للغاية لنمو الإنتاجية، يرتبط غالبًا بتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وقد يوجه فهم تأثير أنواع مختلفة من الاستثمارات العامة صانعي السياسات لتحفيز مزيج من الاستثمارات التي تحقق أعلى النتائج من حيث الزراعة والأمن الغذائي والتغذية.<sup>8</sup>

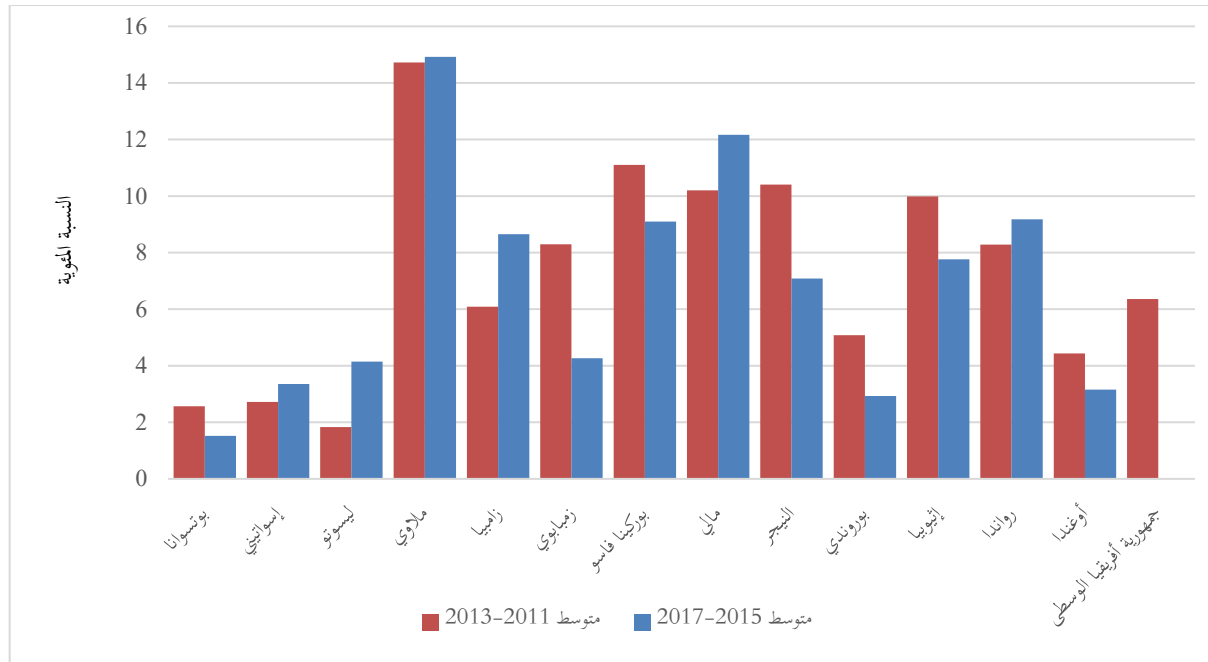
<sup>8</sup> حالة الأغذية والزراعة لعام 2012: الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2012.



18- وبالإضافة إلى الاستثمارات العامة، ستكون هناك حاجة إلى مبالغ كبيرة من التمويل الخاص في العديد من البلدان الأفريقية، سواء كانت ساحلية أو بلدان عبور أو غير ساحلية، لأن التمويل الحالي من المصادر العامة والشركاء في التنمية والإقراض التجاري أقل بكثير من الاستثمارات المطلوبة لتحويل الزراعة. وتشير تقديرات بنك التنمية الأفريقي إلى أن هناك حاجة، نوعاً ما، إلى استثمارات إضافية تتراوح في المتوسط بين 32 و40 مليار دولار أمريكي سنوياً لتمويل التحول الزراعي في أفريقيا. ويتطلب سدّ فجوة الاستثمار بذل جهود متواصلة لجذب التمويل الخاص والمؤسسي إلى نظم الزراعة والأغذية. وتحتاج البلدان التي تسعى إلى جذب هذه الاستثمارات إلى إنشاء بيئات مواتية للاستثمارات الخاصة، بما في ذلك السياسات واللوائح التي تعزز النمو الزراعي، وتؤسس أسواقاً غذائية جيدة الأداء، وتمكّن الاستثمارات الخاصة على طول سلاسل القيمة. ويمكن أيضاً استخدام حلول تمويل مبتكرة مثل أدوات إزالة المخاطر والتمويل المختلط، بالإضافة إلى إظهار إمكانات العائدات المعدلة حسب المخاطر في المشاريع الزراعية ومشاريع الأعمال التجارية الزراعية لتعبئة تمويل خاص إضافي للاستثمار في الزراعة.

19- ويعتبر الحفاظ على النمو الزراعي الإيجابي شرطاً ضرورياً لتحسين الأمن الغذائي والحدّ من الفقر في الريف. وفي هذا الصدد، سجل عدد قليل من البلدان الأفريقية غير الساحلية نمواً في الزراعة بنسبة 6 في المائة على الأقل في فترة 2015-2017. وخلال هذه الفترة، تجاوزت أربعة بلدان فقط - وهي إثيوبيا (5.3 في المائة)، ومالي (6.7 في المائة)، والنيجر (6.3 في المائة)، ورواندا (5.3 في المائة) - نسبة 5 في المائة للنمو الزراعي، في حين سجلت 7 بلدان معدلات نمو زراعي بين 2 و4 في المائة. ولم تشهد ليسوتو وملاوي أي نمو على الإطلاق. وشهدت ثلاثة بلدان - هي جمهورية بروندي وجمهورية جنوب السودان ومملكة إسواتيني - نمواً سلبياً.

الشكل 4: الإنفاق الحكومي على الزراعة (النسبة المئوية للإنفاق الإجمالي)

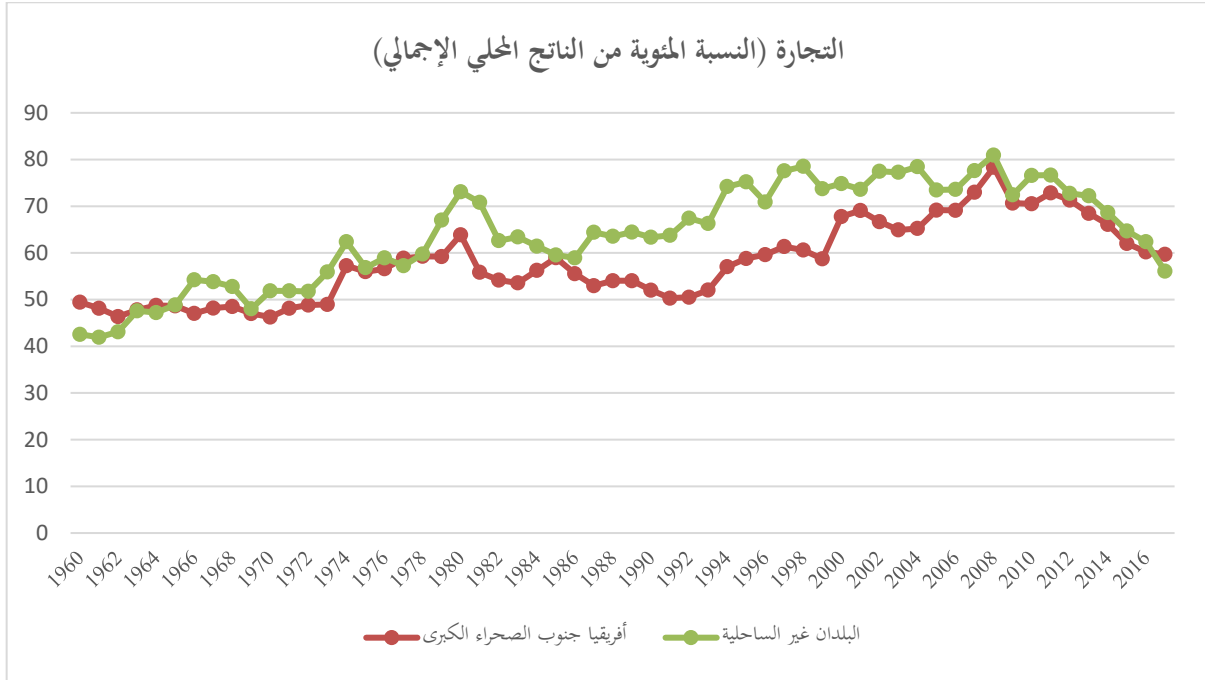


المصدر: ReSAKSS

### خامساً - التجارة والقدرة التنافسية

20- تعتمد البلدان غير الساحلية في أفريقيا اعتماداً كبيراً على التجارة، أي أكثر بقليل من بقية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد بلغ متوسط التجارة، في فترة 2013-2011، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 74 في المائة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية غير الساحلية، مقارنة بـ 71 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميزان التجاري سلبي، حيث تجاوزت الواردات الصادرات في جميع الحالات تقريباً. وتعاني معظم البلدان الأفريقية غير الساحلية، باستثناء بوتسوانا، من عجز تجاري مستمر.

الشكل 5: التجارة (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي) في البلدان الأفريقية غير الساحلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

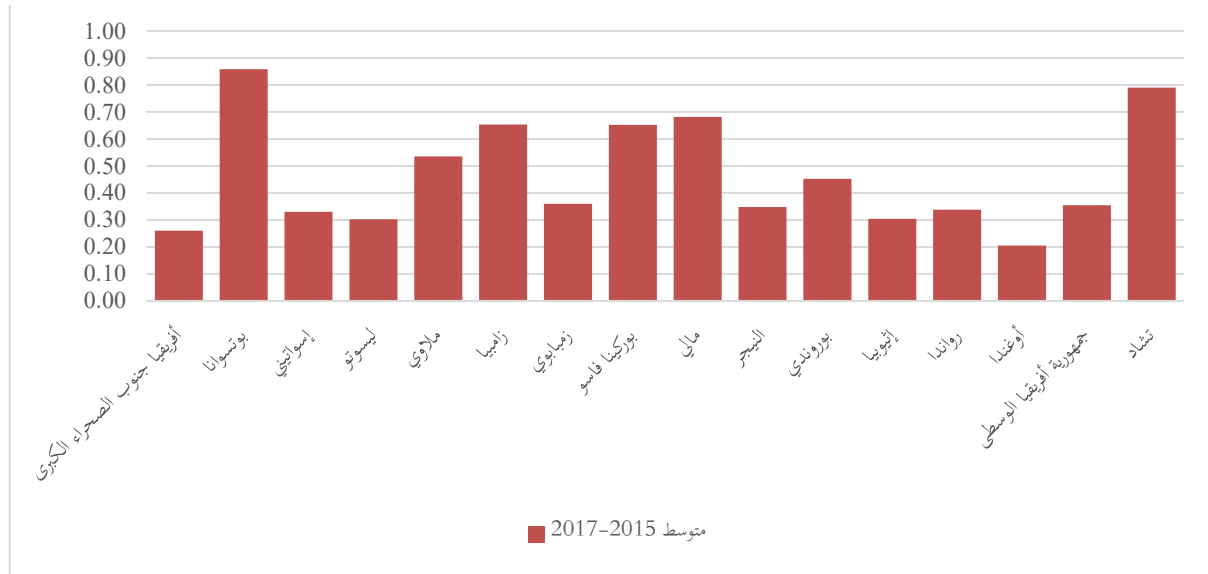


21- لدى البلدان الأفريقية غير الساحلية قاعدة إنتاج ضيقة. وتتركز صادراتها إما على السلع الزراعية ذات القيمة المضافة المحدودة، أو على سلع التعدين. وتجعل هذه القدرات الإنتاجية المحدودة وهياكل التصدير غير المتنوعة هذه البلدان عرضة بدرجة كبيرة للصدمات الخارجية، مثل انخفاض أسعار السلع العالمية. وتتركز الصادرات على الألماس في بوتسوانا، والنفط في تشاد، والذهب والقطن في مالي، واليورانيوم في النيجر، والنحاس في زامبيا.<sup>9</sup> ويبين الشكل 6 مؤشر تركيز الصادرات.<sup>10</sup> وتتمتع بوركينا فاسو وبوتسوانا وتشاد ومالي وزامبيا بأعلى تركيز للصادرات، وبالتالي فإنها أقل تنوعًا. وأوغندا هي الوحيدة التي لديها مؤشر تركيز أقل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل.

<sup>9</sup> <https://wits.worldbank.org/countrysnapshot/en/WLD/textview>

<sup>10</sup> تشير قيمة للمؤشر قريبة من 1 إلى أن صادرات أو واردات البلد تتركز بشدة على عدد قليل من المنتجات. وبالعكس ذلك، فإن القيم الأقرب إلى صفر تعكس أن الصادرات أو الواردات موزعة بشكل أكثر تجانسًا بين سلسلة من المنتجات.

الشكل 6: مؤشر تركيز المنتج (مؤشر Herfindahl-Hirschman)<sup>11</sup> - متوسط فترة 2015-2017.



المصدر: إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

22- ومن المنظور الكلي، يظل التكامل التجاري في البلدان غير الساحلية منخفضاً. وتبلغ صادرات البلدان الأفريقية غير الساحلية كحصة من الصادرات العالمية 0.2 في المائة مقابل 1.4 في المائة لبلدان العبور. وضمن الإقليم، تمثل صادرات البلدان الأفريقية غير الساحلية 12.6 في المائة من صادرات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى العالم، بينما تمثل صادرات بلدان العبور 87.4 في المائة.

23- وإن المعدلات العالية للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز غير الجمركية في بعض البلدان الأفريقية غير الساحلية تبقيا محمية بدرجة عالية وتؤدي إلى انخفاض التنوع في الصادرات.<sup>12</sup> ويسبب ذلك خسارة كبيرة في الرفاه بسبب ارتفاع الأسعار التي يتحملها المستهلك، وارتفاع تكاليف استيراد المنتجات الوسيطة والمعدات والأدوات.

24- ومقارنةً ببلدان العبور، من المرجح أن تستفيد البلدان الأفريقية غير الساحلية بدرجة أقل من بلدان العبور من الفرص التجارية في أسواق التصدير الإقليمية والعالمية لتحفيز النمو الاقتصادي ومعالجة حالة الأمن الغذائي فيها. ويعرض الجدول 1 مؤشر الأداء اللوجستي، وهو مقياس للعمليات اللوجستية التجارية استناداً إلى ستة مقاييس أداء (من 1 منخفض، إلى 5 مرتفع)<sup>13</sup> وتشير البيانات المتاحة إلى أن ثلاثة بلدان أفريقية غير ساحلية فقط - هي بوتسوانا (3.04) وأوغندا (3.04) ورواندا (2.99) - تتفوق في أدائها على متوسط مؤشر الأداء اللوجستي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البالغ 2.4.

<sup>11</sup> يعد مؤشر Herfindahl-Hirschman مقياساً شائعاً لتركيز السوق، ويُستخدم أيضاً لتحديد القدرة التنافسية للسوق.

<sup>12</sup> Lopez-Calix, J، و Pitigala, N. (2019). السياسة التجارية لتحفيز تنوع الصادرات: ماذا ينبغي على البلدان المهشة غير الساحلية أن تفعل؟ حالات مالي وتشاد والنيجر.

<sup>13</sup> يشمل مؤشر الأداء اللوجستي كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، وسهولة ترتيب الشحنات ذات الأسعار التنافسية، ووتيرة وصول الشحنات للمتلقي في غضون الوقت المحدد أو المتوقع، وجودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، والقدرة على تتبع الشحنات، وكفاءة عملية التخليص الجمركي.

## الجدول 1: بيانات تيسير التجارة لبلدان مختارة

اسم البلد	كلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	كلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	اسم البلد	كلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	كلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
بلد غير ساحلي			بلد عبور		
تشاد	6615	9025	الكاميرون	1379	2267
مالي	2440	4540	السنغال	1225	1940
بوركينافاسو	2305	4330	غانا	875	1360
			كوت ديفوار	1390	1960
			توغو	1015	1190
إثيوبيا	2380	2960	جيبوتي	885	910

المصدر: البنك الدولي

25- وتوضح مقارنة بين تكلفة التجارة عبر الحدود لبلدان غير ساحلية مختارة ودول عبور مجاورة لها بعض الأنماط المثيرة للاهتمام. أولاً، تتميز بلدان العبور عمومًا بتكاليف تصدير واستيراد للحاوية أقل من تكاليف البلدان غير الساحلية. وتكلفة التجارة عبر الحدود لجيبوتي هي ثلث تكلفة إثيوبيا. وبالمثل فإن غانا، وهي بلد عبور، لديها من بين أقل التكاليف لتصدير الحاوية الواحدة في غرب أفريقيا بسبب التحسينات في تسهيل التجارة والبنية التحتية اللوجستية. وثانيًا، يميل التباين في تكلفة تصدير واستيراد الحاوية إلى أن يكون أقل بالنسبة إلى بلدان العبور مقارنة بالبلدان غير الساحلية. وبعبارة أخرى، فإن تكلفة التصدير والاستيراد هي نفسها تقريبًا بالنسبة إلى بلدان العبور. وثالثًا، تؤثر المسافة إلى الميناء على تكلفة التجارة عبر الحدود. وتشكل الطرق البرية الجزء الأكبر من إجمالي التجارة الأفريقية، حيث تمثل 80 في المائة من حركة البضائع<sup>14</sup> في حين أن نسبة ضئيلة فقط من التجارة تتم باستخدام النقل الجوي. ولدى بوركينافاسو (1100-1900 كلم) وتشاد (1800-1900 كلم) ومالي (1200-1400 كلم) بعض أكبر المسافات إلى الموانئ البحرية. ومع ذلك، فإن تكاليف تصدير واستيراد حاوية لبوركينا فاسو ومالي هي أقل بكثير من تكاليف تشاد، مما يشير إلى أن البلدان غير الساحلية يمكنها التغلب على سلبياتها الجغرافية وتحسين قدرتها التنافسية التجارية من خلال التدابير والاستثمارات التجارية المناسبة.

26- ويشير المستوى العالي من الاعتماد على النقل البري تحديات للبلدان الأفريقية غير الساحلية، بما في ذلك مضايقات على الطرق (كثرة نقاط التفتيش، والتأخير، والرشوة). ويخضع التجار الذين يستخدمون النقل البري أيضًا إلى عدد كبير من الضرائب والرسوم الجمركية على الحدود، مما يؤدي إلى زيادة عدم القدرة على التنبؤ وقلة الشفافية. وتشرح هذه التحديات، إلى جانب طبيعة الحدود التي يسهل اختراقها، أهمية التجارة غير الرسمية في التجارة عبر الحدود. وعلى سبيل المثال، تقدر قيمة الصادرات غير الرسمية لأوغندا بقيمة ثلث التجارة الرسمية

<sup>14</sup> اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2009). استعراض التقرير عن النقل في أفريقيا.

(أوغندا، الدراسة التشخيصية لتكامل التجارة، 2013). وحوالي ثلثي تجارة النيجر مع نيجيريا هي غير رسمية (النيجر، الدراسة التشخيصية لتكامل التجارة، 2008). وحوالي 84 في المائة من التجارة الزراعية في تشاد هي غير رسمية.<sup>15</sup>

27- وهناك بعد آخر للتواصل وهو تطور تكنولوجيا المعلومات الاتصالات. ويعتبر الوصول إلى الإنترنت ضروريًا للشركات والمؤسسات العامة والأسر للعمل بكفاءة في الاقتصاد الحديث، ويمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في زيادة التواصل وتعزيز القدرة التنافسية وتسهيل التجارة الإقليمية والعالمية. وفي السنوات الأخيرة، نما الوصول إلى الإنترنت بسرعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن هناك اختلافات ملحوظة في استخدام الإنترنت بين دول الإقليم. وتستخدم البلدان الأفريقية غير الساحلية الإنترنت أقل بشكل خاص، لأن تكلفة البنية التحتية اللازمة لتوفير البنية التحتية المادية هي أعلى، ويعتمد الوصول إلى الإنترنت فيها على بلدان العبور. وتشير بيانات المسوح إلى أنه في البلدان غير الساحلية مثل بوروندي والنيجر، يستخدم واحد (1) في المائة فقط من السكان الإنترنت، وتصل هذه النسبة إلى اثنين (2) في المائة فقط للسكان في تشاد.<sup>16</sup> وفي المقابل، يستخدم 20 في المائة من سكان رواندا الإنترنت، مما يوحي بأن الاستثمارات العامة لتوسيع الوصول إلى الكهرباء والإنترنت ضرورية لضمان تحقيق زيادة في استخدام الإنترنت، ولا سيما توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات في المناطق الريفية التي تحتوي على غالبية الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

28- وتظهر مؤشرات القدرة التنافسية، مثل مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، ومؤشر القدرة التنافسية العالمية، أن الاقتصادات الأفريقية غير الساحلية تميل إلى أن يكون أدائها منخفض مقارنة بنظيراتها. ومن بين 190 بلدًا مصنّفًا في تصنيف سهولة ممارسة الأعمال، تعد الاقتصادات الأفريقية غير الساحلية مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد وجنوب السودان، من بين الدول العشر الأدنى. وبالمثل، فإن ثمانية من بين الاقتصادات الأفريقية غير الساحلية الستة عشر لديها مؤشر للقدرة التنافسية العالمية أقل من متوسط المؤشر لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي يبلغ 45.2، مع تشاد في أسفل جميع الاقتصادات التي تمت دراستها. ومع ذلك، هناك تباينات هائلة في كل من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال والقدرة التنافسية العالمية ضمن الاقتصادات الأفريقية غير الساحلية. وتسجل رواندا أداءً رائعًا وهي من أفضل 50 اقتصادًا في تصنيف سهولة ممارسة الأعمال. وتسجل بوتسوانا ورواندا وأوغندا وزامبيا أداءً أعلى من متوسط أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ما يتعلق بمؤشر القدرة التنافسية العالمية. ويشير هذا التنوع الواسع في تصنيف القدرات التنافسية إلى أنه بغض النظر عن الجغرافيا، لا يزال بإمكان البلدان تحسين بيئات الأعمال التنظيمية والقدرة التنافسية الخاصة بها، والتي تعتبر حيوية لتحقيق النمو المستمر وتوليد الوظائف والدخل، وذلك من خلال سياسات استباقية وقيادة ملتزمة.

## سادسًا- القضايا الرئيسية لوضع برنامج عمل لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأفريقية غير الساحلية

<sup>15</sup> Lopez-Calix, J و Pitigala, N (2019). السياسة التجارية لتحفيز تنويع الصادرات: ماذا ينبغي على البلدان الهشة غير الساحلية أن تفعل؟ حالات مالي، وتشاد، والنيجر.

<sup>16</sup> الوصول إلى الإنترنت في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المذكرات الخاصة بالفقر والعدالة، رقم 13، مارس/آذار 2019، مجموعة البنك الدولي.

29- تواجه البلدان الأفريقية غير الساحلية احتياجات تنموية خاصة وتحديات للأمن الغذائي تعيق إمكاناتها الإنمائية والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي. وعلى النحو الذي أوصى به المؤتمر الإقليمي في دورته الثلاثين، ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات لتلبية احتياجات بلدان العجز الغذائي غير الساحلية وينبغي لخطوة العمل المقترحة أن تتماشى مع برنامج عمل ألماتي واتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية، اللذين يوفران فرصة فريدة لتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية غير الساحلية وبلدان العبور المجاورة لها.

30- وتوضح القضايا المحددة في هذه الوثيقة أن الجغرافيا، على رغم أهميتها، ليست بالضرورة المحدد الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد أحرز عدد من البلدان غير الساحلية في أفريقيا وقد أحرزت تقدماً ملحوظاً في حالة الأمن الغذائي والتغذية الخاصة به، مما يشير إلى أن حالة عدم الاستقرار لا تترجم تلقائياً إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

31- وتعتبر زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في الزراعة في البلدان غير الساحلية أمراً حاسماً لإطلاق إمكانات موارد الأراضي والثروة الحيوانية الوفيرة وتحقيق نتائج تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية وكذلك تحسين حياة ملايين الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. وإن اعتماد البلدان الأفريقية غير الساحلية على بلدان العبور التي هي أيضاً بلدان نامية منخفضة الدخل وتتمتع بموارد وهيكل اقتصادي مماثلة، يجعل الوضع في البلدان غير الساحلية صعباً للغاية. وتعتمد البلدان الأفريقية غير الساحلية اعتماداً كاملاً على البنية التحتية لبلدان العبور المجاورة لها والإجراءات الإدارية المتعلقة بنقل البضائع. ويمثل الاستقرار هو الآخر بعداً هاماً للأمن الغذائي، مما يجعل جهود التنسيق الإقليمية ضرورية للحد من تقلبات الأسعار استجابة لصدمات الأسعار الدولية. وبالتالي، فثمة حاجة ملحة إلى وضع برنامج عمل شامل وموجه نحو تحقيق النتائج ومقيد بجدول زمني، يركز على الإصلاحات الهامة لسياسات العبور لمعالجة الجوانب المادية وغير المادية للنقل والتواصل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في البلدان غير الساحلية وفي بلدان العبور.

32- وينبغي أن يكون التركيز الواضح على تجارة الأغذية جزءاً من الحل للتصدي لتحديات الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأفريقية غير الساحلية. ويمكن للسياسات التجارية التي تفتح أسواق الأغذية أن تزيد من توافر وتنوع الأغذية المجهزة بدرجة عالية في كثير من الأحيان، وأن تخفض أسعارها للمستهلكين. وفي الوقت نفسه، قد يؤدي الاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة إلى زيادة استهلاك الأغذية الرخيصة التي غالباً ما تكون أقل كثافة من حيث الطاقة، وفقيرة من حيث المغذيات، أو أنها تحتوي على نسب عالية من الدهون والسكر والملح. وبالتالي، يجب إيلاء الاعتبار الدقيق للمقايضات بين جعل الأغذية رخيصة وبأسعار معقولة، والترويج لممارسات تغذوية أفضل، مثل الحد من تناول الأغذية ذات القيمة التغذوية المتدنية. ويعتبر تشجيع إنتاج الأغذية الصحية والمغذية، وتجهيزها وتوزيعها وتسويقها، من الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بذلك، بما يشمل الأغذية الأفريقية الأصلية، التي تسهم في تحسين النظم الغذائية ومكافحة جميع أشكال سوء التغذية.

33- وتوفر الإجراءات الاستباقية لإشراك البلدان غير الساحلية في المبادرات الإقليمية فرصًا جديدة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية. ويعتبر أن للإدماج الإقليمي من خلال تحسين الخدمات اللوجستية التجارية والبنية التحتية، على سبيل المثال، أكبر إمكانات لتعزيز التجارة في ما بين القارات، بما في ذلك المنتجات الزراعية والغذائية، وخاصة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية غير الساحلية.<sup>17</sup> وتشمل الإجراءات الإقليمية ما يلي:

- تعمل مبادرات الاتحاد الأفريقي مثل برنامج تطوير البنية التحتية الأفريقية، مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على معالجة العراقيل في البنية التحتية بشكل تدريجي وتحسين القدرة التنافسية التجارية من خلال إنشاء البنية التحتية العابرة للحدود (الطرق، والسكك الحديدية، والطاقة، والمياه، والخدمات الجوية). ومن شأن الشراكات المتجددة والمعززة لإشراك البلدان الأفريقية غير الساحلية في هذه المبادرات، أن تساعد على تحسين الإنتاجية والتواصل والوصول إلى الأسواق.
- وتوفر منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية فرصًا جديدة لتعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في البلدان الأفريقية غير الساحلية. ومن المحتمل أن تساعد منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية على دمج البلدان الأفريقية غير الساحلية في الأسواق الإقليمية عن طريق إزالة التعريفات والحواجز غير التعريفية، التي تعد أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف المعاملات والقدرة التنافسية المحدودة. ويمكن أن يؤدي تعزيز سلاسل القيمة إلى ربط الجهات الفاعلة في قطاعات مختلفة من سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية من أجل إضافة القيمة وتوفير فرص عمل ودخل لائقة، بما في ذلك للنساء والشباب. وتتمتع منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية بإمكانية تحسين وصول المستهلكين إلى المنتجات الرخيصة وتعزيز التجارة الزراعية عبر الحدود.
- ويجب تشجيع الممارسات المبتكرة المقاومة لتغير المناخ على المستوى القاري لمساعدة البلدان الأفريقية غير الساحلية التي تواجه تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، تمثل رؤية الزراعة الذكية مناخيًا 25x25 في مالابو، رؤية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في أن يمارس ما لا يقل عن 25 مليون أسرة زراعية من أصحاب الحيازات الصغيرة الزراعة الذكية مناخيًا بحلول عام 2025.<sup>18</sup> وستساعد المزارعين في البلدان الأفريقية غير الساحلية، وخاصة مزارعي الكفاف والذين يعتمدون بشدة على الأمطار الموسمية، على مواجهة تغير المناخ السلبي (ارتفاع درجات الحرارة، والأحوال الجوية القاسية، والجفاف).

34- وتشير التباينات الشاسعة في الأداء الزراعي والتجارة وتيسير التجارة والقدرة التنافسية داخل البلدان الأفريقية غير الساحلية إلى أنه يمكن إحراز تقدم كبير في القدرة التنافسية للاقتصاد والبيئة التنظيمية للأعمال بغض النظر عن الجغرافيا. وإن وجود حالات من الأداء الزائد وضعف الأداء في التجارة والقدرة التنافسية، وكذلك التواصل عبر الإنترنت ضمن البلدان الأفريقية غير الساحلية، يشير إلى الحاجة إلى سياسات استباقية لتحسين بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية، وتعزيز المؤسسات، وتشجيع الاستثمارات لبناء القدرة التنافسية للاقتصادات، من أجل معالجة تحديات الأمن الغذائي والتغذية في البلدان الأفريقية غير الساحلية.

<sup>17</sup> Green, R. و Issoufou, S. و McGregor, T. و Peralta-Alva, A. و Sy, A. و Versailles, B. (2019). 3. هل تعتبر منطقة التجارة

الحرّة في القارة الأفريقية عامل تغيير في القارة؟

<sup>18</sup> <https://www.nepad.org/news/africa-redouble-efforts-vision-25x25-climate-smart-agriculture>